جامعة زيان عاشور -الجلفة-
Zian Achour University of Djelfa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم العلوم السياسية

أثر الفساد الإداري على الاستقرار السياسي دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر

مذكرة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة

إعداد الطالب :
- معاش منير
- بن نايل الهادي

إشراف الأستاذ:
-د. بن علال علي

لجنة المناقشة

-د/أ. الكر محمد	رئيسا
-د/أ. بن علال علي	مقررا
-د/أ. قيرع سليم	ممتحنا

الموسم الجامعي 2021/2020

جامعة زيان عاشور -الجلفة-
Zian Achour University of Djelfa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم العلوم السياسية

أثر الفساد الإداري على الاستقرار السياسي دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر

مذكرة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة

إعداد الطالب :
- معاش منير
- بن نايل الهادي

إشراف الأستاذ:
-د. بن علال علي

لجنة المناقشة

-د/أ. الكر محمد	رئيسا
-د/أ. بن علال علي	مقررا
-د/أ. قيرع سليم	ممتحنا

الموسم الجامعي 2021/2020

تشكرات

الحمد لله الذي وفقنا و منحنا القوة و الصبر لإتمام هذا العمل كله الحمد و الشكر حتى يرضى و حين الرضا و بعد الرضا مصدقا لقوله – صلى الله عليه و سلم – " و "من لم يشكر الناس لم يشكر الله

و نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف : " **بن علال علي** " على التوجيهات القيمة و النصائح النيرة و انه زرع فينا حب العمل و الانضباط و سلامة التحليل والاستخلاص فله منا أسمى عبارات الاحترام و التقدير .

و نقول لهم شكرا لكم ، وشكرا لكل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو بعيد ، ولا يفوتني في الأخير إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية

إهداء

إلى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا

إلى روحي "أبي" الزكية الطاهرة

إلى " أمي" العزيزة الغالية حفظها الله ورعاها

إلى زوجتي العزيزة وسندي في الحياة" خديجة بقة "

إلى أبنائي الأعزاء (يونس ، مصطفى)

إلى جميع أفراد الأسرة التربوية في الجزائر الحرة الأبية

إلى كل هؤلاء اهدي هذا العمل المتواضع ونسال الله أن يجعله نبراسا وطريقة لكل طالب علم

بن نايل الهادي

إهداء

إلى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا

إلى زوجتي العزيزة وسندي في هذه الحياة

إلى أبنائي الأعزاء (وائل ، و رياض)

إلى جميع أفراد أسرتي

إلى كل هؤلاء اهدي هذا العمل المتواضع ونسال الله أن يجعله نبراسا وطريقة لكل طالب علم

معاش منير

مقدمـــة

يعد الفساد الإداري ظاهرة اقتصادية و اجتماعية و سياسية في جميع الدول العالم و لا تقتصر على دولة واحدة فقط، حيث يمثل إحدى القضايا الكبرى التي تحتل اهتمام المواطنين و احد ابرز و اخطر المشكلات التي اتفقت تقارير الخبراء و المختصين السياسيين على ضرورة مكافحتها و علاجها ، و دلك لما لها من قدرة على انتهاك القيم و المعايير الأخلاقية من جهة و لما تسببه من مخاطر على استقرار المجتمعات و أمنها من جهة أخرى ، و هذا ما يهدد مؤسسات الديمقراطية و العدالة و هذا ما نجده في الجزائر و مصر كمثالين للفساد الإداري ، كما أن الفساد الإداري يعرض برامج التنمية المستدامة و سيادة القانون للخطر ، ونتيجة لهذه الآثار السلبية و غيرها فقد أصبحت ظاهرة الفساد الإداري واحدة من بين أهم المواضيع الرئيسية لدى الباحثين في جميع المجالات خاصة ، و أنها لم تقتصر على دولة من دول ، وإنما ظاهرة عالمية لا حدود لها مما جعلها تتصدر أهم القضايا الكبرى في العالم ، إذ فرضت نفسها على أجندة الصحف و الجمهور و أصبحت تحضى باهتمام عال على المستويين المحلي و العالمي.

وللأسف لم تكن الجزائر و مصر في موضع أفضل من باقي دول العالم التي انتشر فيها الفساد بمختلف أنواعه و مستوياته، وصار الفساد حاله مرضية معقدة تقف عقبه أمام الإصلاح والتنمية، وهذا ما وجب علينا تناول هذه الظاهرة بالمزيد من الدراسة والتحليل من خلال تحليل مفهومها و دراسة الأسباب الحقيقية وراءها للمساعدة في وضع إستراتيجية فعاله للحد من هذه الظاهرة.تظهر أهمية أي دراسة في طبيعة الموضوع الذي تعالجه و الإشكالية التي تطرحها والنتائج التي تم التوصل إليها، إضافة إلى أثرها في النقاشات المهتمة بنفس الموضوع، و في الحقل المعرفي الذي طرحت ضمنه بشكل عام سواء ما يتعلق بشرح و توضيح الأفكار الغامضة أو إضافة أفكار جديدة في الإطارين المعرفي والعلمي.

وتأتي أهمية هذا الموضوع في كونه يهدف إلى تحليل وتشخيص ظاهرة الفساد الإداري، وذلك بالتعرف على ماهيتها ومظاهرها وأسبابها وأثارها، و إجراء مقارنة بين الجزائر و مصر .

*** مبررات ودوافع اختيار الموضوع:**

إن ظاهرة الفساد الإداري هي ظاهرة عالمية لا تخلو منها أي دولة في هذا الكون وجميعها تحاول اختيار الموضوع هي:

اعتبارات موضوعية علمية:

تشمل استفحال ظاهرة الفساد الإداري بصورة بدأت تخرج عن السيطرة وأصبحت ظاهرة من السلوكيات التي اعتادها الموظفين فأصبح إلزاما علينا نحن كباحثين وحب في هذا الوطن، المساهمة في القضاء على هذه الظاهرة، هذا فضلا عن الوضعية التي آلت إليها الإدارة الجزائرية و المصرية، بعد أن أضحت تلك الممارسات شيئا طبيعيا، بغياب عنصري الرقابة والمسؤولية الشيء الذي دفعنا إلى التطرق لمثل هذه المواضيع الحساسة كذلك نقص الأبحاث والدراسات العلمية التي تناولت مثل هذا الموضوع في الجزائر

*** اعتبارات ذاتية:**

– ميل ورغبة في دراسة هذا الموضوع لصلة الكبيرة بمجال التخصص في الدراسات العليا.

كذلك كان اختياري لهذا الموضوع بسبب الرغبة في التخصص في الإدارة بصفة عامة والاستقرار السياسي بصفة خاصة

–الرغبة في الإصلاح لقوله تعالى "**قالَ يا قَومِ أَرَأَيتُم إِن كُنتُ عَلى بَيِّنَةٍ مِن رَبّي وَرَزَقَني مِنهُ رِزقًا حَسَنًا وَما أُريدُ أَن أُخالِفَكُم إِلى ما أَنهاكُم عَنهُ إِن أُريدُ إِلَّا الإِصلاحَ مَا استَطَعتُ وَما تَوفيقي إِلّا بِاللَّهِ عَلَيهِ تَوَكَّلتُ وَإِلَيهِ أُنيبُ** " هود الآية (87).

والمساعدة في تحقيق الحكم الصالح والتطلع لان يتم وضع حلول جدة آنية واستراتيجيا واضحة. وخلق منظومة متكاملة لمكافحة فعالة للفساد بكل أشكاله، ومحاولة الوصول إلى الحكم الصالح لتحقيق الاستقرار السياسي.

*** أهمية الدراسة:**

من أهمية البحث في تعاظم الدور السلبي الذي يلعبه الفساد الإداري في الواقع الإداري والسياسي و الاقتصادي والاجتماعي, كما تعد هذه الدراسة مهمة جدا حتى يتسن لنا مناقشة كيف أن ظاهرة الفساد الإداري أصبحت خطرا على الاستقرار السياسي والأهداف العامة للدول ، وتبطل برامجها وخططها ومشروعاتها.وتكمن أهمية البحث أيضا في كون الجزائر كغيرها من الدول لم تسلم من انتشار هذه الظاهرة الخطيرة خاصة وأنها تتطور يوما بعد يوم، وقد بدأ العالم يفهم حقيقة هذه الظاهرة لذا الجميع يحاول بطريقته إيجاد الحلول والآليات التي تحد من هذه الظاهرة.

وأهمية هذا البحث بالدرجة الأولى تكمن في محاولة فهم الفساد الإداري على حقيقته وأثاره السلبية على مجتمعنا، وعلى بلادنا، ونتمنى عندما نقبل على أي وظيفة لن نكون رمزا من رموز الفساد.

***أهداف الدراسة:**

- تبيان الآثار السلبية والخطيرة للفساد الإداري على الاستقرار السياسي.

-محاولة التعرف على جهود بعض المنظمات الدولية في مكافحة الفساد.

- التعرف على خطورة الأثر الذي يلعبه الفساد الإداري والعواقب التي يتركها.

- المساهمة في إثراء البحث العلمي في مجال الدراسات الخاصة بالفساد الإداري التي لم تحضي بالاهتمام الكبير سابقا. كذلك نأمل أن يكون هذا البحث لغيرنا من الدرسين منطلقا لإجراء المزيد من البحوث والتوسع في بعض النقاط التي لم يتم التطرق إليها في هذا البحث ولم يتم التركيز عليها.

●أدبيات الدراسة:

أن هناك دراسات متفرقة تناولت الموضوع محل الدراسة، من زوايا مختلفة وعبر فترات زمنية متفاوتة فمن حيث إصدارات الكتب نجد:

– كتاب "الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية" مركز بحوث ودراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية سنة ،2004مناقشة لمكافحته، كما تضمن العلاقة بين الديمقراطية ومكافحة الفساد أم لابد من تعزيز ذلك بالعدالة ذلك؟

– مذكرة ماجستير في العلوم السياسية لأستاذ عبد ومصطفى وإشراف الأستاذ الدكتور غضبان مبروك ،بعنوان "تأثير الفساد السياسي في التنمية المستديمة حالة الجزائر ،2006-1995بجامعةالحاج لخضر بباتنة السنة الجامعية -2008 2007حيث ركز الباحث في هذه المذكرة على فساد الحكم والتفرد في اتخاذ القرارات بالإضافة إلى المحسوبية والرشوة وأهم النتائج المتوصل إليها في هذه مذكرة أن الفساد يعد أحد المعوقات الرئيسية أمام تحقيق التنمية المستدامة والقضاء عليه يجب أن يتبن واليات وقواعد الحكم الراشد كما خلصت أيضا إلى أن الجزائر يعتبر نموذجا لدولة الفساد والإفساد.

– دراسة اقتصادية "كظاهرة الفساد في الجزائر "للدكتور عبد القادر جليل جامعة المدية حيث ركز الباحث في هذه دراسة أن الفساد ظاهرة قديمة تواجدت على مر التاريخ وتحولت في الوقت الحاضر إلى مشكلة حادة تعاني منها جميع الدول وبدرجة أكبر الدول النامية وتمس القطاع العام والخاص كذلك تناولت هذه الدراسة ملامح الفساد في الجزائر وكيف تتم مكافحته؟ من خلال المنطق السابق فإن إشكالية بحثنا تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:

هل للفساد الإداري أثر على الاستقرار السياسي في كل من الجزائر ومصر؟؟

تساؤلات فرعية:

- هل تضخم الفساد الإداري له تأثير على الاستقرار السياسي في الجزائر ومصر؟
- هل الموروث الثقافي له تأثير على الاستقرار السياسي في الجزائر ومصر؟
- هل ضعف المجتمع المدني له تأثير على الاستقرار السياسي في الجزائر ومصر؟

الفرضية العامة:

الفساد الإداري له تأثير على الاستقرار السياسي في الجزائر ومصر .

الفرضيات الجزئية:

* تضخم الجهاز الإداري له تأثير على الاستقرار السياسي في الجزائر ومصر.
* الموروث الثقافي له تأثير على الاستقرار السياسي في الجزائر ومصر.
* ضعف المجتمع المدني له تأثير على الاستقرار السياسي في الجزائر ومصر.

*** مناهج الدراسة:**

يحتاج أي موضوع لدراسة إلى مجموعة من المناهج والأدوات التي تمكننا من التقرب منه وتسهيل دراسته وحتى نتمكن من التحقق من مدى صحة الفرضيات وعلى هذا فقد تم إتباع عدد من المناهج والمتمثلة في:

- المنهج الوصفي: وهو طريقة من طرق لتحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض معينة كذلك يقوم المنهج الوصفي على تجميع البيانات والمعلومات وحقائق عن المشكلة موضوع الدراسة وكذا تحليلها وتفسيرها للوقوف على دلالتها.

- منهج دراسة الحالة التي يدرس الظواهر والحالات الفردية والثنائية والمجتمعية بهدف تشخيصها، وذلك من خلال المعلومات التي تم جمعها وتتبع مصادرها بغرض الحصول على العوامل التي سببت الحالة، وبالتالي يصل الباحث إلى نتائج ومعالجات دقيقة من خلال دراستها دراسة متكاملة.

- المنهج المقارن يستخدم في البحث العلمي، والهدف من هذا المنهج هو عمل مجموعة من المقارنات بين الظواهر المتعلقة بالبحث العلمي، وذلك للتعرف على وجه الشبه فيما بينهم، وكذلك وجه الاختلاف أيضًا، وبالتالي يكون أمام الباحث العلمي فرصة للتعرف على كل شيء غامض متعلق بالظاهر، ويستطيع تفسيرها بكل سهولة.

- المنهج التاريخي :هو الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع المعلومات عن الأحداث والحقائق الماضية وفي فحص ونقده وتحليله والتأكد من صحته وترتيبه وتفسيره واستخلاص التعميمات و النتائج العامة منه لفهم أحداث الماضي وتفسير الأحداث الجارية كذا استعملنا هذا المنهج لتتقصي كل من التطور التاريخي لمفهومي الفساد الإداري والاستقرار السياسي.

- **هندسة الدراسة:**

بعد التقديم للموضوع ارتأينا تقسيم الدراسة إلى قسمين تناولنا فيهم ما يلي:

الفصل الأول: الإطار النظري للفساد الإداري والاستقرار السياسي " وفيه قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين المبحث الأول يتضمن مدخل للفساد الإداري بصفة عامة أما المبحث الثاني درسنا فيه ماهية الاستقرار السياسي مفهومه وأسبابه،

الفصل الثاني:والذي جاء بعنوان أثر الفساد الإداري على الاستقرار السياسي في مصر والجزائر وقد وضحنا فيه مختلف الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية للفساد وتأثيره على الاستقرار السياسي في الدولة ومن خلال هذا الفصل كذلك قمنا بإعطاء نموذج مقارن بين الجزائر ومصر.

الفصل الأول:

الإطار النظري للفساد الإداري و الاستقرار السياسي

تمهيد:

يعد الفساد في عصرنا هذا من بين المواضيع التي تثير نقاشا واسعا لدى الباحثين والدارسين في شتى التخصصات، ويحتل موضوعه أهمية كبرى داخل المجتمعات والدول الغنية منها والفقيرة، المتقدمة والنامية على حد سواء وإن اختلف شكله وحجمه من بلد لآخر .ويؤثر الفساد سلبا على قدرة أجهزة الدولة في أداء مهامها ودورها التنموي، ويشوه الفساد النتائج المستهدفة لسياسات الدولة، مما يتطلب القيام بتحليل للظاهرة وذلك بضبط مفهومه وأسبابه وأنواعه .ومن خلال هذا الفصل سنحاول ضبط المفاهيم المتعلقة بالفساد الإداري والنظام السياسي وتحديد المتغيرات والأبعاد المتعلقة.

وللإحاطة بجوانب هذا الفصل تم تقسيمه إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: مفهوم الفساد الإداري

يعد الفساد الإداري ظاهرة تضرب جذورها في أعماق التاريخ الإنساني وعلى الرغم من ذلك لم تلقى اهتماما إلا في العقود القليلة الماضية، فلقد كثر الحديث عن الفساد وأصبح مادة ثرية لدى الكثير من المفكرين والمتخصصين في مختلف العلوم والمجالات ، هذا الاهتمام الواسع أدى إلى عدم وجود تعريف موحد وشامل ومتفق عليه، ومن ثم تعددت تعاريف الفساد بتعدد أنواعه ومجلاته .هذا ما سنحاول تفصيله، حيث سنتطرق لمختلف مفاهيم الفساد الإداري ثم أسبابه ومختلف أنواعه.[1]

1- المطلب الأول: تعريف الفساد الإداري

عرفت ظاهرة الفساد الإداري تعددا في المفاهيم و الآراء التي عالجتها وهذا ما سنتاوله من خلال مفهوم الفساد الإداري عند بعض المفكرين والهيئات الدوليالفساد الإداري باعتباره : " إساءة استخدام السلطة لتحقيق مآرب نفعية مادية خاصة لطريقة غير مشروعة و دون وجه حق أي استخدام المنصب الحكومي لإضفاء غطاء قانوني على ممارسات مشبوهة لتحقيق مكاسب خاصة ، ويمكن أن نضيف أن تعيين الشخص المناسب وتعيينهفي المكان الغير مناسب أو الغير مؤهل في المناصب الحساسة للتمكين من استغلالها لصالح الذين أما الدكتور احمد النجار فيرى بان

[1] – لويزة نجار ،التصدى المؤسساتي والجزائري لظاهرة الفساد في التشريع الجزائري،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، كلية الحقوق، 1 جامعة منتوري، قسنطينة،2014، ص 9.

الفساد الإداري ببساطة هو " نقل ما هو ملكية عامة واصل عام إلى ملكية خاصة بدون وجه حق، أو بشكل غير مشروع من خلال العبث في مالية الدولة و الخاص .إن الفساد الإداري يعتبر مشكلة كبيرة في المنطقة العربية يصيب عملية التنمية و الإنسان و يتضح بميزتين ، ميزة الرشوة و ميزة العمولة المكشوفة و واضحة ، و الثانية تتمثل في وضع اليد العاملة ،و الأقارب و هو ما على المال العام و الحصول على مواقع وظيفية متقدمة للأبناء و الأصهار[1]يسمى بالمحسوبية.

ويعرفه د. علي عبد القادر علي:" الفساد الإداري هو استخدام المنصب الرسمي في أجهزة الدولةلتحقيق منافع خاصة مثل الدفع للحصول على مناصب رسمية .[2]

ويعرف "كوبر" الفساد الإداري بأنه:" سوء استخدام الوظيفة العامة أو السلطة للحصول على 1مكاسب شخصية أو منفعة ذاتية غير شرعية[3]".

وقد ربط كل من روبرت تلمان و"برابيانت"الفساد الإداري بطبيعة البناء البيروقراطي الحديث التي تؤكد عليه الحكومات المختلفة و الذي ينتشر في كافة المستويات السياسية و الصناعية ، إذ ذهبنا إلى إن الفساد الإداري باختصار يمكن أن يأخذ مكانة في بيئة توفر فيها حكومات الرسمية النسق البيروقراطي الحديث ، الذي يعاني من ازدواجية الشخصية الإدارية التي مازالت متمسكة بالمعايير التقليدية في الإدارة في ظروف التنظيم الإداري الحديث و بذلك نجدها تميل للدخول في عمليات مثل الرشوة و تشغيل الأقارب غير المؤهلين كما يؤكد أيضا "روبرت تلمان" في إشارة لتعريف الفساد الإداري إلا أن الإدارات التي يتفشى فيها الفساد هي تلك التي تقدم فيها الخدمة لعملائها بسرعة أكثر و كفاية بواسطة البيروقراطي عن طريق التقرب إليه و التعرف عليها . [4]

2- المطلب الثاني: أسباب الفساد الإداري

إن ظاهرة الفساد الإداري شأنه شأنالظواهر الاجتماعية الأخرى لا تحدث نتيجة عامل واحد، وإنما نتيجة مجموعة من الظروف والعوامل التي يمكن إبرازها على النحو التالي:

[1]-هاشم حمدي رضا، الإصلاح الإداري، ط1،دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص6.

[2]- محمد بن عزو،الفساد الإداري والاقتصادي (آثاره وآليات مكافحته)، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 07 ،2016، 201.

[3]- محمود محمد معابره،الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية،عمان ، دار الثقافة،2011 ،ص 92.

[4]- هاشم حمدي رضا، الإصلاح الإداري، مرجع سابق، ص 66.

أولا: الأسباب السياسية:

تعتبر الأسباب السياسية أهم العوامل التي تساعد على ظهور الفساد ونموه وانتشاره ما توفره من بيئة مناسبة في تفسير هذه الظاهرة وتتمثل هذه الأسباب في النقاط التالية:

- تمتع كبار المسؤولين من الإداريين بصلاحيات واسعة في ظل هشاشة المحاسبة والمساءلة يعد العامل الرئيسي في انتشار الفساد الإداري، فترك القيادة السياسية في أعلى الهرم وعدم محاسبة الأجهزة التنفيذية والتشريعية يؤدي إلى تكثيف حجم الفساد[1] .
- تعيين القيادات الإدارية في المواقع الهامة بناءا على الولاء السياسي بغض النظر عن الكفاءات الإدارية وهذا يفتح أبواب المحسوبية الإدارية .
- ضعف المجتمع المدني وتهميش دور مؤسساته في كثير من الدول النامية يساعد على تفشي الفساد .

ثانيا: الأسباب الاقتصادية:

تتمثل أهم العوامل الاقتصادية التي تساعد على انتشار الفساد الإداري في ما يلي :

التفاوت الاقتصادي الحاد، فعدم العدالة في توزيع الدخل القومي يعني وجود طبقتين في المجتمع أحداهما الطبقة الغنية التي تشغل المناصب العليا في الدولة محتكرة بذلك الخدمات والوظائف.

- أن أساس شغل الوظائف هو المحسوبية والوساطة.
- انخفاض رواتب وأجور العاملين مع ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة ما يشكل دافعا للفساد لسد الحاجة.
- المراحل الانتقالية التي تمر كثيرا من البلدان، حيث تشهد العديد من الدول ظروف خاصة سواء كانت سياسية مثل الانتقال من مرحلة الاحتلال إلى مرحلة الدولة،أو ظروف اقتصادية مثل التحول من نظام اقتصادي إلى أخر .
- غياب الفعالية الاقتصادية في الدولة، وذلك أن أغلب العمليات الاقتصادية هي عبارة عن صفقات تجارية مشبوهة ناتجة عن عمليات سمسرة يحتل الفساد فيها حيزا واسعا[1].

[1]- طلال بن مسلط الشريف ،ظاهرة الفساد الإداري وأثرها على الأجهزة الإدارية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد02 ،2004 ،ص.14

ثالثا: الأسباب الاجتماعية والإدارية

أ- الأسباب الاجتماعية:

ونعني الموروث الثقافي والسلبي ونمط السلوك الفاسد، بالإضافة إلى تدني الوعي الاجتماعي وتداعياته الأخلاقية والاجتماعية، والبيئة الاجتماعية قد تكون سببا للفساد الإداري من خلال:

- الولاءات الاجتماعية الضيقة التي يكتسبها الموظف العام بحكم انتمائه الموروث لبيئة اجتماعية معينة من الأسرة والقبيلة، حيث يقدم الموظف العام العلاقات الاجتماعية على غيرها من علاقات العمل وأخلاقيات الوظيفة وقواعدها السلوكية، منصاعا بذلك لما تمليه عليه الولاءات من تجاوزات للقوانين واللوائح والنظم السائدة ، وتميز مجموعة من الأفراد على غيرهم في الحصول على الخدمات والمنافع العامة التي تقدمها أجهزة ومؤسسات الإدارة العامة.
- تعرض كثير من القيم والمناهج الاجتماعية السائدة للمسخ والتحلل مقابل بروز قيم ومفاهيم أخرى، ويغلب عليها الطابع المادي حيث يصبح الثراء وجمع المال وتكديس الثروات بشتى الطرق بمثابة قيم ومفاهيم بديلة وسائدة للتعبير عن المكانة الاجتماعية المرموقة، وهذا قد يدفع إلى الارتشاء والاختلاس والسرقة وغيرها من ممارسات الفساد لتلبية تلك المطالب
- في غياب الشعور بالأمان يبحث الموظف العام عمن يحميه من خلال إيجاد علاقات معينة مع أصحاب النفوذ والسلطة الذين يدعمونه في ارتكاب ممارسات الفساد.[2].

ب- الأسباب الإدارية:

وتشمل هذه الأسباب مايلي:

- عدم وضوح السياسات العامة للإدارة مما أنتج ازدواجية وتضارب بين المسؤوليات أديا إلى تكبيل الجهاز الإداري.

---

[1]- فهد بن محمد الغنام ،مدى فاعلية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر أعضاء مجلس الشورى في المملكة العربية ، ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الإسلامية، الرياض، ص27 ،2011.

[2]- خالد حيواني،التسيير العمومي الجديد كمقاربة لترقية الخدمة العمومية ومحاربة الفساد الإداري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم، السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015، ص 54-55 .

- تضخم الجهاز الإداري وزيادة حجم التنظيمات الإدارية مما أدى إلى تداخل الاختصاصات والتكرار والروتين، بما يتسبب في الإهمال وانتشار الوساطة والرشاوى لأجل الخدمة أو الحصول على الترقية.
- ضعف نظم الرقابة وتعددها وتداخل اختصاصاتها يفقد القدرة على القيام بواجبها لتحقيق الأهداف المرجوة.
- ضعف الإدارة وسوء التنظيم وعدم تحديد المسؤوليات وضعف الرقابة الإدارية و كثرة القيود و الإجراءات الإدارية الرسمية و غير الرسمية و طول الزمن المستغرق لانجاز المعاملات في الجهاز الإداري و الحصانة النسبية للمسؤولين فيه من المساءلة و المحاسبة.
- عدم الأخذ بنظرية وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وتمركز السلطات والصلاحيات الواسعة في قمة الهرم الإداري للجهاز العام وقصور التفويض للمستويات الأدنى وتعدد أجهزة الرقابة و التفتيش الإداري.

3- المطلب الثالث: أنواع الفساد الإداري

للفساد الإداري صور و أشكال متعددة تمارس في مختلف نواحي الحياة العملية و هي ذات تأثيرات مختلفة، بعضها خطير للجهاز الإداري و للمجتمع بأكمله و بعضها اقل خطورة يتجاوز فيها الموظف القانون و سلطاته الممنوحة له كما أن مظاهر الفساد الإداري تتنوع بتنوع مجالاتها.

أ- **الانحرافات المالية**:وتتمثل في:

- المخالفات التي يأتي بها الموظف وتتعلق بالنواحي المالية للإدارة مثل مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها بالقوانين واللوائح المعمول.[1]
- الإهمال أو التقصير الذي يترتب عليه ضياع أو احتمال ضياع حق مالي للدولة.
- كل تصرف عمدي يترتب عليه صرف مبلغ من أموال الدولة أو ضياع حقوقها.

[1]- عصام عبد الفتاح مطر،الفساد الإداري ماهيته أسبابه ومظاهره،دار الجامعة، الإسكندرية: 2005، ص 303.

ب– الانحرافات السلوكية والجنائية:

أولا: الانحرافات السلوكية:

تشمل المخالفات التي يرتكبها الموظف وتتعلق بسلوكه وتصرفه الشخصي ومن أمثلتها

- عدم المحافظة على كرامة الموظف[1].
- أداء أعمال الغير براتب بدون إذن السلطة المختصة
- الانشغال بعمل تجاري وشراء ما تعرضه السلطة للبيع.
- الجمع بين الوظيفة وعمل آخر من شأنه الإضرار بالواجبات الوظيفية.

ثانيا: الانحرافات الجنائية:

تشمل المخالفات التي يرتكبها الموظف وتنطوي على الجرائم الجنائية مثل الرشوة والاختلاس والتزوير في محررات رسمية، السرقة وجرائم السلوك الشخصي الأخرى.[2]

[1]– قاسم نايف علوان،تأثير العدالة التنظيمية على انتشار الفساد الإداري،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد07 ،2007،ص68.

[2] كنزة الوازاني،أثر الفساد الإداري على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2015، ص30.

المبحث الثاني: الاستقرار السياسي

تعد مسألة الاستقرار السياسي في أي نظام و في أي بلد النقطة الأساسية والجوهرية في تحقيق أهداف التنمية وتنفيذ الإدارة لسياستها التنموية فالدولة بصفة عامة تغير نمط عملها وسلوكها من دولة حارسة تقوم على أساس الأمن والدفاع وتحقيق العدل إلى دولة تهدف إلى تحقيق الصالح العام وإشباع حاجيات المواطنين إلا انه ولتحقيق ذلك يجب أ ن تكون هناك موازنة بين تدخلها من جهة وبين توفير الديمقراطية وإشباع الحاجيات من جهة أخرى كما أن ذلك لا يتحقق إلا إذا كانت الدولة مستقرة آمنة .والاستقرار السياسي ارتبط وجودا مع وجود الدولة وشغل حيز كبير من الفكر السياسي، وإذا كان في السابق ارتبط الاستقرار السياسي بالمحافظة على الدولة وعلى وجودها ، فانه في الوقت الحالي توسع مفهوم الاستقرار السياسي ليشمل كل مناحي الحياة في الدولة ، سياسيا، واقتصاديا، واجتماعيا، وثقافي، وتنمويا، ولذا نجد وان الكثير من الفلاسفة والمفكرين تعرضوا لفكرة الاستقرار السياسي وأثرها على التنمية في الدولة ،وتوصل الجميع إلى أن تحقيق التنمية في أي بلد يستوجب أن يكون هناك استقرار، ولهذا يرى ماركس زعيم الشيوعية وأن صراع الطبقات يؤدي إلى حالة عدم الاستقرار في التتمع ،وهذا الصراع سيظل حتى ينتقل إلى التمتع الاشتراكي وينهي بذلك التفاوت الطبقي، أما أرسطو فيري في كتابه السياسة :" أن التفاوت الكبير وعدم التوزيع للثروة والمكانة و الامتيازات هي من أهم أسباب عدم الاستقرار السياسي."

المطلب الأول: تعريف الاستقرار السياسي

تكون مصطلح الاستقرار السياسي من كلمة الاستقرار وصفته السياسي، ويشير مفهوم الاستقرار في اللغة العربية إلى القرار الثابت. فقد ورد لفظ الاستقرار بمعنى السكون والثبوت في القرآن الكريم في أكثر من آية، حيث قال الله تعالى: " ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين ."[1]...أي مسكن وقرار، و قال كذلك" :أصحابَ الجنة يومئذ خير مستقراً وأحسنُ مقيلاً."[2]...، أي مستقرهم الجنة وفيها راحتهم التامة.

إن هذا المعنى الذي يفيد السكون والثبوت سواء في القرآن الكريم أو في قواميس اللغة العربيةيختلف عن المعنى الذي تفسره القواميس الأجنبية للاستقرار .إذ يعرف قاموس لاروس (Larousse) الفرنسي صفة الاستقرار بأنها إبقاء الحالة أو الوضعية على ما هي عليه، أو وجود حالة من التوازن المستمر (.durable Equilibre) ومنه نتطرق إلى تعريف الاستقرار السياسي انطلاقا من التعريف القائم على حالة التوازن المستمر، فيؤكد جان اريكالن سفانت(Svante Ericlane-Jan)أنه لا يوجد تعريف منهجي إجرائي نموذجي للاستقرار السياسي الذي هو بالأساس يرتكز على عنصري النظام والاستمرارية ، أما ليجفارت فهو يحصر الاستقرار السياسي في أربعة عناصر:

1- الإبقاء على النظام .
2- النظام المدني.
3- المشروعية.
4- الفاعلية.[3]

فأي استقرار سياسي يخضع لتأثير نوعين من العوامل أولهما تكون لها أثار استقرارية، وثانيهما آثار غير استقرارية، بحيث تكون حالة النظام هي نتاج التفاعل بين هذين النوعين من العوامل، ونتاجا لهذا كله فقاد وجاد الاختلاف بين المفكرين السياسيين حاول تحديد تعريف موحد للاستقرار السياسي واختلفت مداخل تناول هذه الظاهرة من

[1]- القران الكريم، الآية 09 سورة البقرة
[2]- القران الكريم، الآية 24 سورة الفرقان
[3]- بقدي كريمة،الفساد الإداري وأثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا – دراسة حالة الجزائر – مذكرة ماجستير (علوم سياسية وعلاقات دولية)كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تلمسان ، 2012 ، ص 50 .

مفكر إلى آخر،ويمكن التمييز في التحليل السياسي المعاصر بين ثالث مدارس فكرية كبرى في العلوم السياسية في دراسة الاستقرار السياسي، حيث كل منها تتبع مفهوما معينا الاستقرار السياسي وهي:

أولا:المدرسة السلوكية:

وفقا لهذه المدرسة فإن الاستقرار يرادف غياب العنف السياسي والنظام السياسي المستقر هو ذلك النظام الذي يسوده السلم وطاعة القانون والذي تحدث فيه التغيرات السياسية والاجتماعية وتتم عملية اتخاذ القرار وفقا لإجراءات مؤسسية وليس نتيجة للعنف .

ومن هذا المفهوم المحدد للاستقرار السياسي نجد انه لا يصح استخدام العنف داخل كيان المجتمع الواحد مهما كانت الأحوال بغية تحقيق أهداف سياسية وان الإصلاح في هذه الحالة لا يتم السعي إليه إلا بأساليب سياسية مدنية[1] .

ثانيا: المدرسة البنائية الوظيفية:

ترتكز هذه المدرسة على الأبنية الحكومية وعلى قدر ة المؤسسات السياسية على التكيف مع المتغيرات في البيئة المحيطة والاستجابة لما تفرضه هذه البيئة من تحديات .وقد تناول" **غابريال ألموند** "مفهوم الاستقرار السياسي بناء على المسلك الوظيفي، حيث أن هذا السلوك يرى نموذجه في كائن حي ينز ع إلى التكيف والتوازن والاستقرار وأن الخلل يعد حالة طارئة ينبغي تصحيحيها وأن تكيف هذا الكائن أو النظام السياسي وتوازنه واستقراره دليل على حيويته.[2]

ثالثا:المدرسة النظمية:

تنطلق هذه المدرسة من منهج التحليل النسقي أو التحليل النظمي، وحسب المدرسة فالاستقرار السياسي هو مرادف لحكم النظام والإبقاء عليه، كما أنه يعني القدرة على التكيف مع الظروف والأوضاع والمتغيرات الجديدة، فالاستقرار السياسي هنا يشير إلى موضوعية المؤسسات والهياكل في المجتمع، كما يعني حياد مؤسسة

[1]– سالم القمودي،سيكولوجية السلطة، ط2،مؤسسة الانتشار العربي ، بيروت ، 2000 ، ص 117 .

[2]– محمد شلبي،الاستقرار السياسي عند الماوردي والموند (دراسة مقارنة)، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلام ، العدد الأول ، 2001 ، ص 52 .

الخدمة والإنتاج عن تقلبات السلطة وفصل هذه المؤسسات عن اللعبة السياسية فيالداخل والخارج، وعدم استغلالها لكسب مواقف ذاتية تجعل من هذه المؤسسات أدوات غير مستقلة.[1]

إذن فالمدرسة النظمية أو النساقية في تعريفها للاستقرار السياسي ركزت على النظام ككل حيث نظرت إلى الاستقرار من زاوية قدرة مؤسسات النظام على البقاء والاستمرارية وقدرتها على مواجهة التحديات المختلفة من أجل الحفاظ على استقرارها و استمراريتها .

ومن خلال آراء هذه المدارس الثالث، يمكن تعريف الاستقرار السياسي على أنه": عملية التغير التدريجي المنضبط والتي تتسم بتضاؤل العنف السياسي وتزايد الشرعية والكفاءة في قدرات النظام ".

كما يمكن تعريف الاستقرار السياسي إجرائيا على أنه:" عدم استخدام العنف لأغراض سياسية، ولجوء القوى والجماعات السياسية إلى الأساليب الدستورية في حل الصراع، وقدرة مؤسسات النظام السياسي على الاستجابة للمطالب المقدمة إليه والنابعة من البيئة الداخلية والخارجية للنظام ." كما يعرفه حسن موسى الصفار:" الاستقرار السياسي والاجتماعي يعني وجود نظام مقبول قائم بين قوى الأمة وأطرافها ويقابل ذلك حالة الاضطراب، حين تختل علاقة الأطراف مع بعضها فيقع بينها العداء والنزاع و الاحتراب (الحرب).[2]

المطلب الثاني: متطلبات الاستقرار السياسي

يتوقف استقرار أن نظام سياسي على مدى انسجامه وتفاعله مع البيئة التي يوجد فيها، وبحكم هذا الترابط تتأثر الاختيارات الفكرية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذا النظام، ولذلك فإنّ هناك عوامل أو متطلبات تمثل ركائز ضرورية للاستقرار السياسي.

[1]- بقدي كريمة ، مرجع سابق .

[2]- حسن موسى الصفار،الاستقرار السياسي والاجتماعي ضروراته ضماناته،الدار العربية للعلوم،بيروت،2005، ص 15.

أولا: المتطلبات الفكرية الثقافية:

إنّ من دعائم الاستقرار السياسي وجود تجانس فكري وثقافي إيديولوجي بين القوى السياسية والاجتماعية المتفاعلة داخل نظام الحكم السائد، وهذا ما يفسح المجال للحوار وتبادل الآراء بصفة سلمية على أساس خدمة المصلحة العامة وتحقيق التوافق والترابط المجتمعي وهذا ما يجسد فكرة الاستقرار.[1]

.حيث يرى "محمد الغزالي" أن الاستقرار السياسي يتحقق بشرط التزام قادة النظام بالنظام نفسه وبطاعتهم لأوامر الدين من خلال التزامهم بمبادئه [2].

وإذا لم يتحقق ذلك سيؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي وهو ما أكد عليه "الماوردي" حيث يعتبر المرتكز الأساسي لقيام الملك واستقراره هو الدين القويم، فالملك القائم على أساس ديني هو ملك ثابت ودائم يتميز بالاستقرار والقبول من طرف الرعية.

في **حين يربط "ألموند" بين استقرار النظام وتكيفه وإتباعه نموذج الديمقراطية الليبرالية التي تبرز صورتهافي الديمقراطية الأنجلوسكسونية، وتتميز هذه الأنظمة بثقافة علمانية** وبثقافة سياسية مستقرة وموحدة تعبر عن هوية وطنية موحدة[3] .

لذلك فإن عدم الاستقرار السياسي حسب رأي "ابن خلدون" هو النتيجة لعدم التجانس الثقافي فالأوطان التي تكثر قبائلها وعصبتيها لا تتمتع بالاستقرار السياسي نتيجة لاختلاف الآراء والأهواء[4] .

لكن هذا الرأي حسب وجهة نظر الباحث لا يمكن اعتماده بشكل مطلق وذلك لحدوث أمثلة في التاريخ تخالف هذا الرأي فدولة المدينة التي ذكرها "أفلاطون" تحقق فيها الاستقرار السياسي رغم وجود عصبيات عديدة داخلها بسبب الديمقراطية التي حققت العدالة فيها وأيضا دولة الولايات المتحدة الأمريكية التي تتألف من خليط غير

[1]– مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلق، الإيديولوجيا والسياسة، ليبيا: دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1993، ص: 75.

[2] – محمد الغزالي، مرجع سابق ذكره، ص 58.

[3]– محمد شلبي، الاستقرار السياسي عند الماوردي و الموند، مرجع سابق ذكره، ص، 249.

[4] – محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي،ط 2 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 184-191.

متجانس من الأعراف والأديان، لكن فعل ديمقراطيتها النسبية حققت نوعا من الاستقرار السياسي مع استمرار إستراتيجية الدمج العرقي والديني ضمن الحياة الأمريكية.

وعليه فإذا كان هناك اتجاه يرى أن التعاون بين نخب مختلف الجماعات الثقافية وتمثيلها بشكل متوازي في عملية صنع القرار سيؤدي إلى تنافس جماعاتهم بسبب عدم وجود تسويات بين هذه الجماعات مما يقود إلى عدم الاستقرار السياسي فإنه يوجد اتجاه آخر يرى أن تعدد الانتماءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية هو عامل استقرار سياسي ويفسرون ذلك من خلال واقع الدول المتقدمة كسويسرا مثلا تتكون من أربع مجموعات ثقافية، ورغم ذلك تحقق في ظل ديمقراطيتها استقرارا سياسيا لا تضاهيها به أي دولة في العالم وينطبق الحال على دول ككندا، أستراليا أو بريطانيا وإن كانت النسب أقل من سويسرا، ويعزى ذلك إلى ارتفاع الوعي الثقافي في هذه الدول له دور أساسي في استقرارها[1] .

إذن فالإيديولوجية ليست فقط مجرد تبرير امتيازات الطبقة السياسية وسلطتها، بل جزءا فعالا من النظام الاجتماعي الذي هو في حد ذاته إعادة إنتاج الإيمان في النظام وليس خوفا منه فقط، ولذا يتحقق استقرار النظام واستقرار الحكم.

ثانيا: المتطلبات السياسية:

من المتطلبات الأساسية أيضا لاستقرار النظام السياسي وتكيفه هو امتلاكه لأبنية سياسية متمايزة، أي وجود تخصص و استقلالا لهذه الأبنية، بمعنى أن قدرات النظام وكفاءته تزداد كلما تمايزت أبنيته واستقلت[2]وكذا امتلاكه لأنظمة فرعية مستقلة، تحتوي على تنظيمات متعددة مستقلة، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية إعلامية... تقوم بالتعبير عن المصالح المختلفة من جهة ومراقبة السلطة الحاكمة من جهة أخرى.كما يستلزم الاستقرار السياسي حيازة السلطة الحاكمة على الشرعية السياسية، فالحكومة التي تتمتع بشرعية عالية تتصف بفاعلية كبيرة في صناعة السياسيات وتنفيذها، ويذهب "ماكس فيبر" إلى أن النظام الحاكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر فيه مواطنوه على أن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة.

[1]– يفين عبد المنعم مسعد، مرجع سبق ذكره، ص،08.

[2]– محمد شلبي، "الاستقرار السياسي عند الماوردي و الموند ، " مرجع سبق ذكره، ص: 249.

ويترتب على هذا التحديد أن الشرعية تساهم في استقرار الحالة بين الحكام والمحكومين، وتقود هذه الحالة أيضا إلى استقرار المجتمع بالكامل مادام هذا المفهوم راجعا إلى واقع الرضى الفعلي وليس إلى الإكراه فالنظام السياسي الشرعي هو الذي يمتلك القدرة على الحكم دون استعمال وسائل القمع والقسر والإكراه ومن ثم تصبح الشرعية البديل الأكثر إنسانية لقواعد الإكراه أو الإجبار المادي والمعنوي التي يتم استخدامها لتسيير عملية الحكم ، فالشرعية هي الأساس الذي يبنى عليه كل حكم مستقر، والتي بدونها ، وكما يقول "ماكس فيبر(Weber Max) بأنه يصعب على أي حكم أو نظام امتلاك القدرة الضرورية على إدارة الصراع بالدرجة اللازمة لكي يستقر لفترة طويلة [1] .

وعليه فإن هناك توافقا واسعا على القول بأن لا استقرار لأي نظام أو سلطة من دون توافر عنصر الشرعية، فمن دون توافرها يبقى النظام وسلطته غير مطمئنين وغير قادرين على الانفتاح على المجتمع وعلى إشراكه في العملية السياسية، إذن فهذه الشرعية لها أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار السياسي.

ومن جهة أخرى فإن تحقيق أي استقرار سياسي يتطلب وجود مشاركة سياسية في عملية صناعة القرار السياسي أي انخراط المواطنين في عملية التعبير عن المصلحة أو كما يعرفها "**لوسيان باي**" بانها تعني مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية، وهي تعني بحسب "صاموئيل هنتنغتون" ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء كان هذا النشاط فرديا أو جماعيا، منظما أو عفويا، سلميا أو عنيفا، شرعيا أم غير شرعي، فعالا أم غير فعال[2].،وتتجلى أهمية المشاركة السياسية في أنها الآلية الأساسية في إرساء البناء المؤسسي للدولة ، ولا تقف أهميتها عند ذلك بل لكونها تشكل إطارا للعملية السياسية وأداة للمحافظة على الاستقرار السياسي، وانطلاقا من ذلك يربط "هنتنغتون" بينها وبين المشاركة السياسية والاستقرار السياسي ويرى أن ضرورة تحقيق الاستقرار السياسي تتطلب بناء المؤسسات السياسية التي تنظم المشاركة السياسية وتحول دون انعدام الاستقرار .

[1]– ناجي عبد النور، المدخل إلى علم السياسة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة ،2007، ص،131.

[2]– ثامر كامل محمد الخزرج،النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2004، ص 181.

واستنادا إلى ذلك فإن استقرار أن نظام سياسي يتوقف على العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية ومستوى المؤسساتية السياسية [1]، بعبارة أخرى إن الاستقرار السياسي في المجتمع يتوقف على العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية من ناحية ودرجة المؤسساتية من ناحية أخرى، فكلما ارتفع مستوى المؤسساتيةالسياسية مقابل المشاركة السياسية كانت حظوظ تحقيق الاستقرار السياسي أوفر والعكس نقيض ذلك باعتبار أن المؤسساتية السياسية تمثل في آن واحد بناء سلطة سياسية قومية تتضمن المساواة بين المواطنين وإقامة نظام قانوني مبني على أساس احترام الحقوق العامة وتوزيع المهام على أساس الكفاءة والتفوق والقدرة على الانجاز وتنمية بنى متخصصة والعمل على توسيع مشاركة الجماعات الاجتماعية في الحياة السياسية العامة.

إذن فالحفاظ على الاستقرار السياسي يتطلب الملازمة بين درجة المشاركة السياسية ودرجة المؤسساتية السياسية، بمعنى كلما زادت درجة المشاركة السياسية فإنّ درجة التركيب والاستقلال الذاتي والتكيف والترابط للمؤسسات السياسية ينبغي أن تزيد بدرجة مماثلة، ومن هنا فإن وجود هيكل سياسي يؤمن للمواطنين فرص المشاركة السياسية ويعمل على توزيع نطاقها من حيث عدد المشاركين ونوعية ودرجة المشاركة وتوافرالمؤسسات المتمايزة يعني تحقيق مستوى عال من التكيف والاستقرار والنمو للنظام السياسي[2] ، حيث يبعده عن العنف ويؤدي به إلى الارتقاء السياسي .

أخيرا واستنادا إلى نظرية تحليل النظم فإنّ الاستقرار السياسي يشير على قدرة النظام السياسي على أن يحفظ ذاته عبر الزمن أي أن يظل في حالة تكامل وهو ما لا يتم إلا إذا قامت أبنيته المختلفة بوظائفها على أحسن وجه ومن بينها وظيفة التنشئة السياسية، ويتوقف ذلك على قدرة التنشئة على تعميق احترام قواعد الدستور والقوانين النافذة، والنظام العام لدى أفراد المجتمع وزيادة حماسهم للمشاركة في حياة الأحزاب السياسية وتطوير فعاليتها في إطار آليات النظام [3]، وهذا ما يدعم الاستقرار السياسي في المجتمع.

[1] –صامويل هنتنغتون، مرجع سابق ذكره، ص 1.

[2] – ثامر كامل محمد الخزرج، ي مرجع سبق ذكره، ص، 18.

[3] – المرجع نفسه، ص،126.

ثالثا: المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية

ونقصد بالمتطلبات الاقتصادية للاستقرار السياسي الجمع بين القدرة الاستخراجية والقدرة التوزيعية حيث تشير القدرة الاستخراجية إلى مدى كفاءة النظام الاستخراجية، من خلال تعبئة الموارد المادية والبشرية واجتذابها من البيئتين المحلية (الداخلية) أو الدولية على حد سواء .وتعتبر هذه القدرة ذات أهمية خاصة بالنسبة للنظام السياسي، من حيث أنها توفر الموارد اللازمة لإدارة المجتمع السياسي، أما القدرة التوزيعية فتشير إلى قدرة النظام السياسي على توزيع المنافع والقيم المرغوبة من شتى السلع والخدمات ومراتب الشرف والمكافآت الاجتماعية والفرص والخدمات بين الأفراد والجماعات في المجتمع [1].

ومن خلال هذه المقدرتين يمكن القول أن المتطلبات الاقتصادية تعني زيادة قدرات الدولة بإعادة تنشيط المؤسسات العامة أي تصميم قواعد وقيود فعالة لكبح الأعمال التعسفية للدولة ومكافحة الفساد وإخضاع مؤسسات الدولة لدرجة أكبر من التنافسية بغية زيادة كفاءة وتوفير أجور وحوافز أفضل للموظفين العموميين من أجل تحسين الأداء، وهذا يعني أيضا ج عل الدولة أكثر استجابة لاحتياجات الناس.

وعليه فكلما أدى النظام هاتين الوظيفتين بكفاءة كلما كان أكثر استقرارا والعكس صحيح .، وتعني هذه المتطلبات مقدرة النظام وإلى جانب المتطلبات الاقتصادية هناك المتطلبات الاجتماعية على ممارسة الرقابة على سلوك الأفراد والجماعات الخاضعة للنظام، بالإضافة إلى مقدار تغلغل النظام في بيئته الدولية وفرض نفوذه وتأثيره عليها، أساسا على استخدام أو التلويح باستخدام فكرة الإكراه المادي، فالنظام ، وتعتمد هذه القدرة السياسي يقوم بحماية النظام العام والأمن الوطني وحماية أيضا الأشخاص والممتلكات[2] ، وهذا ما يؤدي إلى وجود نوع من الثقة بين الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة مما يدعم التعاون السلمي بينهما .

وإذا كان استقرار أي نظام سياسي يتوقف على المتطلبات التي تم التطرق إليها فإنه تجدر الإشارة إلى أن هناك نواقض وعراقيل تحول دون حدوث استقرار سياسي، إذن فالاستقرار السياسي يتحقق في أي مجتمع نتيجة وجود توازن بين النظام السياسي وبيئته الاجتماعية وذلك من خلال تحقيق أربعة أبعاد.

[1] –ثامر كامل محمد الخز رجي، مرجع سبق ذكره، ص: 184.

[2] محمد محفوظ، الإسلام ورهانات الديمقراطية، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2002، ص: 128.

1- أن يعكس النظام السياسي القيم الثقافية والاجتماعية الرئيسية للمجتمع.

2- أن تعكس سياسات النظام مصالح وأهداف الجماعات والطبقات المؤثرة في المجتمع.

3- أن يوجد النظام قنوات الاتصال القادرة على ربط كافة أجزاء الجسد المجتمعي بحيث تشعر كل جماعة أو فئة أن تؤثر تستطيع أن تؤثر في عملية صنع القرار.

4- أن تعكس النخبة في داخلها القوى المجتمعية المختلفة بحيث تشعر كل قوة بأن النخبة تمثل امتدادا لها.

الفصل الثاني :

اثر الفساد الإداري على الاستقرار السياسي في الجزائر و مصر

تمهيد:

يعتبر شيوع الفساد الإداري من أهم أسباب الضعف الداخلي والخارجي للدولة وهو في جوهره حالة تفكك تعتري الدولة لأسباب عديدة بعضها محلية وأخرى خارجية .وفي هذا المبحث ومن خلال دراستنا لظاهرة الفساد الإداري وتأثيره على الاستقرار السياسي في الجزائري ومصر كان لابد علينا من التطرق إلى طبيعة النظام السياسي الجزائري وتوضيح الأسباب التي أدت إلى تفشي هذه الظاهرة وما هي آثارها على الاستقرار السياسي

ومنذ منذ بداية الألفية الثالثة عرف الفساد الإداري تطورا في كل القطاعـات خطيرا بسبب البحبوحة المالية التي عرفتها الجزائر في هذه الفترة والتي أسالت لعاب الكثير، وسياسـة الإصلاح التي تبنتها الجزائر في مختلف القطاعات دون الاهتمام بالنتائج ضف إلى ذلك المنظومة التشريعية المهترئة .وقد عرفت هذه الفترة عدة قضايا فساد كبرى كان أبطالها مسئولون ووزراء والتي ارتبطت بالبحبوحة المالية، والتي أدت إلى ضخ أموال طائلة في الإنفاق العمومي الأمر الذي أدى إلى تكاثر مافيا العصابات المالية، يأتي هذا أمام صمت العدالة. وعلى هذا الأساس ستتم دراسة هذا الفصل من خلال مبحثين كالأتي:

المبحث الأول: أثر الفساد الإداري في الجزائر ومصر

المطلب الأول: أثر الفساد الإداري في الجزائر

المطلب الثاني: أثر الفساد الإداري في مصر

المطلب الثالث: مقارنة بين الجزائر ومصر

المبحث الأول: أثرالفساد الإداري في الجزائر ومصر

في المطلب الأول سنحاول الحديث عن واقع الفساد الإداري ومظاهره في الجزائر ونوضح أثره على الاستقرار السياسي الجزائري، وإن كان الحديث عن واقع الفساد يواجه تحديات عدة من بينها غياب إحصائيات رسمية حول مدى انتشاره في الجزائر وهذا ما يطرح لنا تساؤل حول الجمعيات أو مؤسسات المجتمع المدني المتخصصة وأين هي من الدور الرقابي المنوط؟ ولا يغيب الدور أيضاً عن الهيئات الرسمية المكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحته.

المطلب الأول: أثر الفساد الإداري في الجزائر

1- مظاهر الفساد الإداري في الجزائر

منذ بداية الألفية الثالثة عرف منحنى الفساد الإداري تطورا خطيرا في الجزائر مشكل القطاع بسبب البحبوحة المالية التي عرفتها الجزائر في هذه الفترة والتي أسالت لعاب الكثير، وسياسة الإصلاح التي تبنتها الجزائر في مختلف القطاعات دون الاهتمام بالنتائج ضف إلى ذلك المنظومة التشريعية المهترئة.[1]

وقد عرفت هذه الفترة عدة قضايا فساد كبرى كان أبطالها مسئولون ووزراء والتي ارتبطت بالبحبوحة المالية، والتي أدت إلى ضخ أموال طائلة في الإنفاق العمومي الأمر الذي أدى إلى تكاثر مافيا العصابات المالية، يأتي هذا أمام صمت العدالة وكان أهمها:

ظهرت قضية الخليفة أواخر عام 2002في إطار ما أسمته الصحافة الوطنية ب "إمبراطورية السراب " حيث أظهرت هذه القضية مدى هشاشة القوانين وضعف الأجهزة الرقابية. قام الخليفة بتأسيس مجموعة تجارية واستثمارية أصبحت في ظرف ثلاث سنوات إمبراطورية متمثلة في بنك الخليفة، شركة طيران الخليفة، شركة إنشاءات وشركة خدمات.

ففي سنة 2002بدأت أسوار إمبراطورية الفساد تنهار، ومعها تتكشف فضيحة من العيار الثقيل أبطالها وزراء ومسؤولون كبار وإطارات الذين استنزفوا خيرات خزينة الدولة، حيث تم تقديم 75متورط إلى محكمة البليدة دون المتهم الرئيسي "عبد المومن خليفة" الذي فر إلى بريطانيا وقامات السلطات البريطانية بتسليمه الى الجزائر في25ديسمبر،2013حيث حكمت عليه بالسجن لمدة18عاما في سنة2015.

[1]-عبد العالي حاحة، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2013ص.91.

وكلفت مجموعة الخليفة الدولة أكثر من 100مليار دينار أي ما يعادل 1.3مليار دولار[1].

بعد قضية الخليفة ظهرت قضية الطريقالسيار شرق-غرب وهي إحدى مشاريع البنى التحتية في البلاد والتي خصص لها في البداية نحو 06مليارات دولار، الا أن المشروع استهلك أكثر من 17مليار دولار، ومن ثم أصدرت المحكمة الجزائرية أحكاماً بالسجن على 14شخصاً بتهمة الفساد في المشروع و غسيل الأموال واختلاس الأموال العامة.

- **قضية سوناطراك:**

عاشت السوناطراك على عدة قضايا فساد الأولى تعود إلى سنوات السبعينات عندما كان "أحمد غزالي" رئيساً لها، والقضية الثانية تعود للفتـــرة الممتدة ما بين2001و2005والتي تفجـــرت سنة 2006،وكبدت خزينة الدولة ما يعادل4 ٪من قيمة صفقات الشركة منها صفقات بقيمة 5700مليار سنتيم بالنسبة لوزارة الطاقة.

أما القضية الثالثة والتي هزت أركان سوناطراك وضربت سمعتها في الخارج تلك التي عاشت على وقعها مطلع سنة،2015حيث تورط فيها إطارات سامية في الدولة على غرار وزير الطاقة والمناجم"شكيب خليل" والمدير العام لشركة سوناطراك "محمد مزيان" و "فريد بجاوي" نجل وزير الخارجية الأسبق"محمد بجاوي "،بالإضافة إلى مسئولين آخرين ورجال أعمال جزائريين وأجانب.يذكر أن قضايا الفساد التي شهدها قطاع الطاقة بالإضافة إلى قضية الخليفة وضع الفســاد في الجزائر تحت المجهر الدولي[2].

ومن خلال ما سبق في ذكر أهم قضايا الفساد الإداري في الجزائري فان لها اثأر ونتائج سلبية على الاستقرار السياسي في الجزائر نذكر منها:

أ – الآثار السياسية:

لا يخفى أن للفساد مضار سياسية متعددة مثلما له آثار سلبية على الجانب الاقتصادي وعلى الجانب الاجتماعي، فهو إذ يؤدي إلى انخفاض مستوى الأداء الحكومي، فإنه يخلق أجواء تسودها عدم العدالة ويشيع فيها الظلم، وهو يؤدي في الوقت ذاته إلى تفويض الشرعية السياسية للدولة، ويعبر عن وجود مشكلات عميقة في

[1]-أحمد مرواني، مكافحة الفساد بالجزائر أقوال بحاجة إلى أفعال، عن موقعwww.washingtninstitute.org/are/ftrak

[2]-فايزةجبور، إصلاح الدولة ومكافحة الفساد في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ،2015ص، 110.

معاملات الأفراد مع الدولة، فتفقد الدولة شرعيتها وتتجه نحو الانهيار، كما أن الفساد يؤدي إلى تشوه المناخ الديمقراطي في المجتمع، فضلا عن ما يترتب على سلبيات الفساد من عنف ومظاهرات واضطرابات ضد الحكومة وضد رموز الفساد، خاصة في حالات الفساد السياسي المتعلقة بفساد النخب الحاكمة .

أولا: فقدان وتدهور شرعية النظام السياسي:

يؤدي الفساد إلى إضعاف مشروعية النظام السياسي ويمثل سببا مباشرا لأزمة المشروعية، لأنه يؤدي فيالأخير إلى فقدان الثقة بين الحاكم والمحكومين نتيجة ارتباط ممارسات الحكام السياسية بالفساد قولا وعملا ففي الجزائر ساهم الفساد في تآكل شرعية ومشروعية النظام الحاكم والتي كانت في الأصل أزمة حقيقية، وهذا بفعل تدخل الجيش سنة 1992حيث استبدلت المؤسسات المنتخبة بمؤسسات غير دستورية وعلى الرغم من كسب النظام السياسي الشرعية الظاهرة منذ انتخابات 1995وما تلاها من عمليات انتخابية أخرى ، إلا أن مشروعيته ظلت محل شك وريبة، فالسلطة أضحت لا تتمتع بالمشروعية الكافية ناهيك عن المصداقية الحقيقية ولم يعد لها أي مشروع سوى الاحتفاظ بالثروة والامتيازات القائمة وعليه فإن عامل انتشار الفساد في مختلف أجهزة الدولة لعب دورا أساسيا في تغذية أزمة الثقة بين السلطة والمواطنين [1]، أي سبب تزايد القطعية بين الدولة والمجتمع .

وهذه القطيعة تظهر بشكل جلي من خلال تقليص المشاركة السياسية حيث قاد الفساد إلى رفض المواطن المشاركة في الانتخابات باعتبار التصويت يعد أهم مؤشر وتفضيله خيار المقاطعة لأنه توصل إلى أن المشاركة تعني الموافقة على الوضع الفاسد والمساهمة فيه ولو بطرق غير مباشرة. فقد تبين أن ارتفاع نسبة المقاطعة راجع إلى كون أن الجزائري لم يعد يبالي بالانتخابات، بعد أن أصبحت عديمة الجدوى في نظره، وغير قادرة على تغيير وإصلاح الوضع السياسي الفاسد، فالمجتمع الجزائري اليوم صار يعلق على كل العمليات الانتخابية بالمزورة سلفا وأصبح لا يثق بل ويقاطع الانتخابات، وصارت واقعيا الانتخابات في الجزائر انتخابات قلة لا تنتج إلا القلة وقد اعترفت بذلك وزارة الداخلية الجزائرية نفسها سنة 2000[2].

ثانيا: تهديد الاستقرار السياسي وشيوع الفوضى والاضطرابات:

إذا كنا نقصد بالاستقرار السياسي وجود نظام مقبول من العلاقات بين قوى الأمة وأطرافها، فإنهيقابل ذلك حالة الاضطراب حين تختل علاقة الأطراف مع بعض ها فيقع بينهما العداء والنزاع.

[1]- محمد حليم لمام ،ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر(دراسة وصفية تحليلية)،رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة إلى جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، فرع التنظيم السياسي والإداري ،ص117-118 .

[2]- طيفور فاروق أبو سراج الذهب " لماذا يقاطع الجزائريون الانتخابات؟ ثقافة مجتمع أم أزمة نظام سياسي"، مجلة دراسات إستراتيجية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد 04 جويلية ،2007، ص 06.

والجزائر تعاني من عدم الاستقرار السياسي نتيجة لاضطراب العلاقة بين الشعب والحكومة حيث يطمح هذا الشعب لدور أكبر في المشاركة السياسية [1]، وفي ممارسة حقوقه الديمقراطية وحرياته كحرية إبداء الرأي في الانتخابات كما يحدث مع باقي شعوب العالم التي تتمتع بالديمقراطية إلا أن النظام الحاكم يتجه إلى عدم الاعتراف لمواطني الدولةبهذه الحقوق والحريات خوفا على وجوده من جهة وفرض سيطرته وسياسته ومذهبه على عامة الشعب من جهة أخرى دون معارض وهذا ما نطلق عليه بالفساد السياسي الذي يعد سدا منيعا بين الأفراد وبين ممارسة حقوقهم الديمقراطية وحرياتهم[2].

ثالثا: تهديد التنمية الإدارية:

لا يمكن حصر الأضرار التي يلحقها الفساد بالأجهزة البيروقراطية الحكومية، فهو أدى إلى تحويلها إلى أجهزة متخلفة وضعيفة غير قادرة على تحمل أعباء التنمية الإدارية والسياسية والاقتصادية.

كما ساهم الفساد أيضا إلى ضعف أداء الإدارة وتراجع مرد وديتها بفعل غلبة التوظيف على أساس معايير شخصية وتهميش مقاييس الكفاءة والانجاز والنزاهة والفعالية في التوظيف. وإذا كان الفساد الإداري مصدر دخل للموظفين، إلا أنه كلفهم فقدان قيمهم المهنية النبيلة وشيوع روح اللامبالاة والإهمال إلى جانب انتشار مبادئ عديدة مثل " أخدمني أخدمك"، " اليوم على وغدا عليك" إلى غير ذلك من السلوكيات المشينة.

من جهة أخرى أدى الفساد إلى إعاقة جهود الإصلاح التي شرعت فيها الدولة منذ 1990حيث تنامى الفساد بشكل مذهل في الأجهزة الإدارية يقف اليوم ضد أي محاولة لإخراج الإدارة من المأزق الذي تقع فيه، كما أن ضغط جماعات المصالح والمافيا السياسية المالية حال دون إحداث تغيير جذري على مستوى الجهاز البيروقراطي الحكومي[3].

ب – الآثار الاقتصادية:

نتجت آثار سلبية عديدة عن ظاهرة الفساد أدت إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

أولا: تشجيع التهرب الضريبي:

إذا كانت هناك جماعات معينة تمارس نفوذها السياسي في أعلى مستويات الدولة عن طريق الاختلاسات والرشاوى وغيرها من العمولات أثناء القيام بتصدير كميات هائلة من البترول تحولها إلى حساباتها الخاصة باستعمال طرق ملتوية ومختلفة، وذلك من خلال المعاملات على المستوى الخارجي، فإنه هناك بالمقابل جماعات أخرى تمارس نفوذها ووساطتها وذلك من خلال التهرب الضريبي الذي يمارسه أصحاب المؤسسات الخاصة

[1]- حسن موسى الصفار، الاستقرار السياسي و الاجتماعي، ضرورته وضماناته،ط1، الدار العربية للعلوم بيروت، 2005، ص 15.

[2]- حسن موسى الصفار، مرجع سابق، ص 22

[3] - محمد حليم لمام، ،مرجع سبق ذكره، ص ، 122.

وغيرهم من رجال الأعمال والمقاولين [1]، فالفساد السياسي سهّل ظاهرة التهرب الضريبي الذي بلغ مستويات قياسية، إذ تقدر سنويا بأكثر من مائة مليار دينار جزائري، هذه الأموال التي هي في الأصل حق للدولة اتجاه هذه المؤسسات والمقاولات لتصبح امتيازا خاصابهم، مما يعود سلبا على الموازنة العامة للدولة وعدم تطبيق العدالة الضريبية بين مختلف فئات المجتمع[2]، ويعود ذلك إلى تنامي الظاهرة بفضل تغطية بعض الدوائر العليا في المؤسسات المالية والاقتصادية (مثل الجمارك، والبنوك، وإدارة الضرائب ...الخ) وهذا دون معاقبة المتسببين في تحطيم الاقتصاد الوطني .

ثانيا: تسهيل تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج:

يؤكد " عبد اللطيف بن أشنهو "أنه من الصعوبة تحديد مكان قيمة رؤوس الأموال المهربة إلى الخارج، لأن الأمر يتعلق بتصرف أقلية معينة في تسيير هذه البنوك التي لا تقدم أي تقارير أو أيه حصيلة حسابات، بحكم أن الأمر يتعلق بأسرار الدولة، حيث تعمل هذه الجماعة على تسيير هذه الأموال تحت غطاء السرية والتكتم، فهي تدير هذه الأموال وكأنه ملكية خاصة[3]. ولا شك أن ازدياد عمليات تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج وتهريبها يرجع بالأساس إلى سيطرة الجهات النافذة في السلطة في تطبيق أوامرها على مدراء البنوك، والتي تحولت من قنوات لتمويل المشاريع التنموية إلى قنوات تدر وبدون توقف القروض الوهمية والاختلاسات التي لا تتوقف[4].

ثالثا: تعطيل الاستثمار الأجنبي:

يعتبر عزوف رأس المال الأجنبي عن الاستثمار من أهم النتائج الاقتصادية الناتجة عن الفساد السياسي حيث تشير إحدى الدراسات إلى أن " تأثير الفساد في الاستثمار الأجنبي في الداخل يشبه تأثير الضريبة فيه وكأنه كلما زاد معدل الفساد، زاد التأثير السلبي في الاستثمار الأجنبي المباشر[5] " وعلى العكس، فإن دراسة أخرى تشير إلى " أن تخفيض الفساد بنسبة30% (من خلال تحسين إجراءات مكافحته) سيزيد الاستثمار بنسبة 4%ويزيد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.5%سنويا."

ج– الآثار الاجتماعية والثقافية:

[1]- عبدو مصطفى، مرجع سابق ذكره، ص 33.

[2] -Rachid tlemcani ,Etat ,Bazard et globalization ,Alger: Les Edition El-Hikma,1999,p:136.

[3]-Mourad Benachenhou,Dette extérieur, corruption, responsabilité politique, Alger , DAHLAB Edition,1998,p:88

[4]– عبدو مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

[5] – المرسي السيد حجازي،التكاليف الاجتماعية للفساد، مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، العدد266،2001، ص 27.

إذا كان للفساد السياسي آثار سلبية عديدة طالت جوانب المجتمع السياسية والاقتصادية، فإن آثاره على الجانب الاجتماعي هي الأكثر خطورة، فهو السبيل الممهد لظهور الفوضى والاختلال والعصيان والتمرد الاجتماعي وهو ما جعل أحد أمناء الخزينة في الدولة العثمانية يصف الفساد بقوله " الفساد من أكثر الكلماتالمؤلمة والمحزنة والمخزية في نفس الوقت فهو المؤدى إلى اللاعدالة والظلم الاجتماعي، فالفساد السياسي مخرب ومهدم للإيمان والدولة في آن واحد ". ويمكن تلخيص أثاره على النحو التالي:

أولا: زيادة حدة التفاوت الاجتماعي وتفاقم ظاهرة الفقر.

ثانيا: انتشار حالة الاغتراب السياسي.

ثالثا: زعزعة سلم القيم المجتمعية.

أولا: زيادة حدة التفاوت الاجتماعي وتفاقم ظاهرة الفقر:

قول "خالد بن قفة "أنّ المشكلة في الجزائر لا تتعلق بالحريات لكن بمزيد من العدالة الاجتماعية ، [1]حيث يمكن أن نعبر عن مظاهر التباين الاجتماعي من خلال الاحتكار المفرط لأقلية معينة للثروة وازدياد عدد الفقراء، وتراجع الطبقة المتوسطة التي أصبحت تزداد فقرا وتعاني من محدودية الإمكانيات والقدرة الشرائية، حيث نجد تركيز الثروة يزداد انحصارا في ثلة قليلة من المجتمع متمثلة في رجال الجيش وكبار المسؤولين ورؤساء الأعمال، ونجد هده الأقلية التي تمثل 20%من المجتمع تسيطر على أكثر من 50%من الثروات الوطنية، مع العلم أن هذا الفارق بين عوائد الأغنياء وعوائد الفقراء يزداد تباينا وتمايزا وذلك من سنة إلى أخرى ما جعل الطبقة المتوسطة تنهار تماما باعتبارها طبقة المثقفين والمتعلمين المهنيين وذوي الدخول المتوسطة .

من جهة أخرى هناك أغلبية من الشعب والتي تفوق نسبتها أكثر من 40%من فقراء الجزائر يعانون من مختلف أوجه الفقر المالي والفقر الغذائي[2] ، التي تظهر ملامحه في العجز الذي تعاني منه الأسر الجزائرية لتسديد نفقات الحاجات الغذائية اليومية.

ثانيا: انتشار حالة الاغتراب السياسي:

يؤدي الفساد السياسي إلى حالة الإحباط والاغتراب لدى الغيورين على المصلحة العامة وأولئك الذين يفقدون الثقة بتحسين أحوالهم بالطرق المشروعة، فالتفاوت الاقتصادي والاجتماعي، وسوء توزيع الثروةالوطنية

[1] –Mourad Benchenho,op.cit,p:89.

[2]– عبدو مصطفى ،مرجع سابق ذكره ، ص 104 .

وعدم المساواة بينهم أمام القانون وإعطاء معايير الشخصية، العائلية، القلبية الأولوية على معايير الكفاءة والانجاز في التوظيف كلها عوامل ساهمت في اتساع دائرة الاغتراب السياسي والتي تبرز أهم مظاهره في عدم الاكتراث بالقضايا السياسية، وعدم الرغبة في المشاركة والتجاهل السياسي العام وفقدان الثقة في النخبة الحاكمة وتعتبر أعمال الشغب والعنف التي يمارسها المواطنون من أهم مظاهر الاغتراب الذي يعانيه المجتمع وهذا كله ناجم عن استفحال الفساد في الدولة الذي ينظر إليها اليوم على أنها جهاز لحماية الفاسدين والمفسدين.[1]

ثالثا:زعزعة سلم القيم المجتمعية:

إن تأثير الفساد السياسي على قيم وثقافة المجتمع يكون نتيجة للفساد الذي يمس بالدرجة الأولى مبدأ العدالة الاجتماعية حيث تصبح اللامساواة إحدى ملامح الدولة المبتلات بالفساد السياسي، مما يحدث انكسارا في السلم القيمي والاجتماعي القائم .إن فقدان الإحساس بالمساواة وغياب العدالة الاجتماعية يؤديان إلى الشعور بالإحباط وضعف قيم مشاعر الانتماء للوطن، وهنا تظهر مشاعر الأنانية وتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، ومن ثم يصبح الإطار العام مناسبا للانحراف والفساد بكل أنواعه[2].

[1]– محمد حليم لمام ، مرجع سابق ذكره ، ص7 .

[2]– علي أنور العسكري، الفساد في الإدارة المحلية، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية،2008،ص.43 .

المطلب الثاني: أثر الفساد الإداري في مصر

إن الفساد الإداري والمالي له أثار سلبية على النمو الاقتصادي، حيث إن خفض معدلات الاستثمار ومن ثم خفض حجم الطلب الكلى سيؤدى إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي وهذا ما حدث مع مصر.

أ- أسباب الفساد الإداري في مصر[1]:

هناك العديد من الأسباب التي تؤدى إلى حدوث الفساد الإداري ومن أمثلتها:

1.أسباب قانونية:

وتتعلق بالقوانين السائدة في الدولة ومدى كفاءتها وفاعليتها في مكافحه الفساد الإداري بما فيها القوانين الحاكمة لعمل الأجهزة الرقابية من حيث اختصاصات سلطات هذه الجهات وحصانات وضمانات أعضائها.

2.أسباب تنظيمية:

وتتعلق بنظم وقواعد العمل والإجراءات المتبعة في الجهات الحكومية ومدى تحديدها للمسؤوليات بشكل واضح ومدى سيطرة البيروقراطية على هذه الجهات.

3.أسباب سياسية:

تتعلق بالنظام السياسي السائد وقوه أحزاب المعارضة ومدى قدرتها على محاسبه الحكومة وإخراجها ومدى تداول السلطة بين القوى السياسية المختلفة.

4.أسباب هيكلية:

تتعلق بالعلاقة بين السلطات الثلاثة في الدولة (التنفيذية، القضائية، التشريعية) ومدى التوازن الموجود بين هذه السلطات ومدى استقلالها عن بعضها البعض.

[1] - حسين محمود حسن،الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحه الفساد الإداري في مصر ،مركز العقد الاجتماعي ، مصر، 2001 ، ص 38.

5.أسباب قيمية:

تتعلق بمنظومة القيم الدينية والاجتماعية السائدة في المجتمع ومدى احترامها من قبل المقيمين في الدولة.

6.أسباب اجتماعية:

تتعلق بالمنظومة الاجتماعية السائدة في المجتمع وطبيعة التقسيم الطبقي في هذا المجتمع وعلاقة هذه الطبقات ببعضها ومدى استئثار كل منها بالسلطة أو الثروة سواء على مستوى الدولة ككل، أو على مستوى الوحدات الإقليمية كالمراكز والقرى.

7.أسباب اقتصادية:

تتعلق بالوضع الاقتصادي في الدولة، وخاصة مستوى الدخل المادي للمواطنين وبصفة خاصة الموظفين العموميين ومدى العدالة في توزيع الدخل. ويرى آخرون بأن جذور الفساد تعود إلى السيطرة التاريخية للدولة على الشؤون الاقتصادية والسياسية مما خلق فرصا لجني الريع والبحث عنه من جهة ومن جهة أخرى أضعفت هذه السيطرة من قدرة المواطنين على محاسبة السياسيين والرسميين على تصرفاتهم.[1]

ويعد من الأسباب التي أدت إلى انتشار الفساد عالميا زيادة وتوسيع التكامل الاقتصادي العالمي و تعميقه حيث يؤدى ذلك إلى احتمال شيوع أثار الفساد في الاقتصاد العالمي بأكمله وتردد أصداؤها خلاله فعندما أشهر بنك الائتمان والتجارة الدولي الفاسد إفلاسه في عام 1991انمحت أموال الضمان الاجتماعي في الجابون بأكملها[2].

ب–أثار الفساد على الاستقرار السياسي في مصر واليات مكافحاته:

يمكن ذكرها في عناصر بإيجاز

- تراجع مستوى المعيشة يؤدى إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي.

[1]-Little, 1996. (Little, W.,1996, "Corruption and Democracy in Latin America, "IDS Bulletin, Vol. 26, no.2,pp.64-70.
[2]-pasas, nikos 1994 "I cheat theat therefore IEXIST? The Dcci scandal in context "in W.
Michael Hoff mant la Emerging clobal Business Ethics. West port, ct:Quorum BOOK P 135.

- قد يتهرب الأغنياء من دفع الضرائب ويمارسون سبل ملتوية للتهرب كالرشوة، مما يساعد على تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

- يؤدى الفساد إلى زيادة كلفه الخدمات مثل: التعليم والسكن وغيرها من الخدمات الأساسية وهذا بدوره يقلل من كلفة هذه الخدمات وجودتها مما ينعكس سلبا على الفئات أكثر حاجه إلى هذه الخدمات.

– البيئة الفاسدة قد تجذب مستثمرين فاسدين.

– يساهم الفساد في تدنى كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة.

كيفية الحد من الفساد الإداري في مصر[1] :

أ– تدعيم سلطة المجالس المحلية في مختلف مستوياتها إزاء الأجهزة التنفيذية الموازية لها.

ب– تدعيم اللامركزية من خلال نقل كافة سلطات واختصاصات الوزارات التي تدخل في إطار الإدارة المحلية إلى المستوى. المحلى.

ت– زيادة دور مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الشعبية في نشاط الإدارة المحلية حتى لا تكون الغلبة في تولى هذه المناصب لمن هم خارج الإدارة المحلية بحكم عملهم الأصلي (ضباط مستشارين الخ) .

[1]– إكرام بدر الدين ،اللامركزية والكفاءة الإدارية ومكافحة الفساد –كليه الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعه القاهرة، 2006 ، ص 26 .

المطلب الثالث:مقارنة بين الجزائر ومصر حول مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الفساد الدولية:

في هذا المطلب سنحاول الحديث عن الفساد الإداري في الجزائر ومصر وان كان الحديث عن واقع الفساد الإداري يواجه تحديات عدة من بينها غياب إحصائيات رسمية حول مدى انتشاره في كل من مصر والجزائر

وأصبحت الاستعانة بالدراسات الأجنبية محل شكوك ومحل تخوف الخبراء المحليين لخضوعها لاعتبارات سياسية ومعطيات متعلقة بالبلدان والأطراف الممولة للمنظمات والمراكز التي تقوم بها.

وفي هذا المطلب نعطي مقارنة على حالة الفساد بين الجزائر ومصر وذلك من خلال الإحصائيات و البيانات حتى نتمكن من فهم الآثار المترتبة على الفساد من خلال تقارير منظمة الشفافية الدولية.

جدول -01- يبين مؤشر مدركات الفساد العام بين (2009-2020)(الجزائر- مصر).[1]

السنة	2009	2010	2018	2020
الدول / الترتيب	ترتيب دولي	ترتيب دولي	ترتيب دولي	ترتيب دولي
الجزائر	111	105	105	104
مصر	111	98	105	117

تحليل الجدول:

من خلال الجدول رقم "01" ووفقا لمؤشر مدركات الفساد لسنوات 2009-2010-2018-2020 ، وحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية حيث سجلنا تزايد في وتيرة مكافحة الفساد في الجزائر من خلال تحسن الترتيب العالمي في مكافحة الفساد ففي سنة 2009 احتلت الجزائر المرتبة 111 ثم تحسنت في ترتيبها سنة 2010 للمرتبة 105 ، واستقرت في نفس الترتيب 105 في سنة 2018 يتحسن سنة 2020 إلى المرتبة 104 عالميا وهو ما يعكس الجهود التي تبذلها الجزائر في مكافحة الفساد مما يعبر عنه الاستقرار السياسي في نظام الحكم ، ومن جهة أخربقامت الجزائر بسن ترسانة من القوانين

[1] - سليماني دليلة، ديلمي كنزة ، اثر الفساد الإداري على النظام السياسي الجزائري (2000- 2017)، مذكرة ماستر في تخصص تنظيمات سياسية وإدارية ، جامعة احمد درارية ، ادرار (2017-2019) ص 41 .

الجديدة التي تحرم هذا الفعل وكذا تفعيل آليات المراقبة من شانها مراقبة الوضع العام في مؤسسات الدولة (المنظمة الوطنية لمكافحة الفساد) ، وكرست مبدأ المساواة أمام العدالة (وخير دليل المحاكمات الأخيرة للمسؤولين وكبار الشخصيات في الدولة) .

في حين أن مصر كانت سنة 2009 كانت بالمرتبة 111 وهي ذات المرتبة التي احتلتها الجزائر في ذات السنة لتسجل هبوطا معتبرا في ترتيبها العام في حال مكافحة الفساد أين احتلت المرتبة 98 سنة 2010 وهو أحسن ترتيب لها تلاه صعود في الترتيب لتحتل المرتبة 105 سنة 2018 ولم يتوقف هذا الصعود لتصل إلى سنة 2020 إلى المرتبة 117 دوليا في حال مكافحة الفساد.

ويرجع تقهقر مصر في الترتيب الدولي في مكافحة الفساد في السنوات الأخيرة إلى حالة الفساد التي كانت منتشرة وهي احد المحفزات الأساسية في احتجاجات التي اندلعت سنة 2011 فقد كان الناس يتحدثون عن الفساد كأحد حقائق الحياة مما أدى إلى الإطاحة بنظام الحكم لحسني مبارك .

وعليه إذا كان مؤشر الفساد مفيد في ظل غياب بيانات موضوعية في كثير من الدول إلا انه يعاني الكثير من القصور لأنه يعتمد على عدد محدود من ... وعلى الانطباعات الشخصية التي تعكس تجارب فردية ولهذا ينبغي الحذر في الإسراف في التعميم أو الاستدلال من هذه المقاييس وعدم الاستناد إليها في تصميم وصياغة برامج المكافحة.

وختاما إن الشفافية الدولية إحدى منظمات المجتمع المدني كانت ولا تزال دورا قياديا في التطور المنهجي لبلورة استراتيجيات مكافحة الفساد غير أن غياب الإرادة السياسة التي يجب تفعيلها بواسطة دور الدول المحورية.

خلاصة واستنتاجات:

من خلال عرضنا لطبيعة ظاهرة الفساد في الجزائر ومصر وتطورها، نستكشف أن لهذه الظاهرة توصيفات متعددة بالنظر إلى كثرة وتنوع أساليبها فتأخذ تارة شكل الرشوة وتأخذ تارة أخرى شكل السرقة والاختلاس، وتأخذ مرات عديدة شكل المحاباة والتدليس والغش وهذا التنوع في مظاهر الفساد وأشكاله في الجزائر إن دل على شيئا إنما يدل على مدى تغلغله في جسم المجتمع الجزائري .

والملاحظ أن ظاهرة الفساد في الجزائر عرفت تدرجا ومنحى تصاعديا سريعا، فبعدما اقتصرت على أشكال الفساد في البسيط منه خلال السنوات الأولى للاستقلال، عرفت السنوات الموالية ظهور أشكال أخرى من الفساد و ساهمت برامج ومخططات التنمية المعتمدة من طرف الدولة في السبعينيات من قبل الرئيس هواري بومدين في اتساع دائرته ولو بشكل خفي إلى أن ظهر جليا خلال سنوات الثمانينيات ليتحول إلى نهب مكشوف سنوات العشرية السوداء.

وقد ساهمت العديد من العوامل في ارتفاع معدلات الفساد في الجزائر ، حيث شكلت هذه العوامل مداخل رئيسية لتشوه ظاهرة الفساد وتغلغلها منها ما تعلق بالمداخل السياسية كطبيعة نظام الحكم وعدم الاستقرار السياسي سنوات التسعينيات ، وغياب المساءلة والشفافية وقيم النزاهة ، ومنها ما تعلق بالمداخل الاقتصادية كالسياسات التنموية المعتمدة بعد الاستقلال والاعتماد الكلي على أسعار البترول والمحروقات والتحول الإجباري المفاجئ نحو اقتصاد السوق منتصف التسعينيات ، ومنها ما تعلق بالمداخل الاجتماعية كتدني المستوى المعيشي وانخفاض القدرة الشرائية وشويع سلوكيات وقيم ومعتقدات سلبية في المجتمع الجزائري ومنها ما تعلق بالمداخل الثقافية كنقص الوعي الثقافي والحضاري وانعدام الحس المدني .

وكل هذه العوامل مجتمعة جعلت ظاهرة الفساد في الجزائر تأخذ منحى تصاعدي رهيب ظهر في تقارير منظمة الشفافية الدولية، والتي كدت عدم تحسن مرتبة الجزائر خلال العشرية الأخيرة، حيث نجدها مصنفة في ذيل ترتيب الدول العربية وتوضع في تصنيفها مع الدول الأكثر تخلفا في العالم على غرار الصومال وأفغانستان ومينمار والسودان.

وهو ما يعني ضرورة الإسراع في تسطير إستراتيجية حقيقة علمية لمواجهة هذه الظاهر من أثارها التدميرية على البنى التحتية.

وفي مصر بالرغم من الجهود المميزة للحكومة في مكافحة الفساد الإداري إلا أن الفساد مزال ينخر عظام المؤسسات بالرغم من هذه المميزات التي تم تحقيقها خلال الأعوام القليلة الماضية، والتي من بينها:

–أولًا: إطلاق رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (2019–2022) خلال فعاليات منتدى إفريقيا 2018، وهي تعد المرحلة الثانية من الإستراتيجية والتي حققت نجاحا كبيرا تجاه مكافحة الفساد في مصر.

–ثانيًا: انعقاد المنتدى الإفريقي الأول لمكافحة الفساد الإداري في يونيو 2019، بناءً على المبادرة التي أطلقها الرئيس السيسي في 2018 أثناء المشاركة في القمة الإفريقية للقادة الأفارقة.

–ثالثًا: دعم قدرات الكوادر الأفريقية من خلال عقد العديد من الدورات التدريبية خلال الفترة الماضية، ومنها 10 دورات تدريبية لعدد 531 متدربا من الضباط الأفارقة الوافدين للتدريب بالقوات المسلحة المصرية، بالإضافة إلى عدد 185 متدربا من الكوادر الأفريقية المعنية بمكافحة الفساد ضمن المنحة المقدمة من رئيس الجمهورية.

–رابعا: تكثيف الجهود لضبط وقائع الفساد داخل مؤسسات الدولة، والمخالفات التي قد يقوم بها الموظف العام على اختلاف المناصب التي يتولاها واتخاذ الإجراءات القانونية حياله.

–خامساً: عقد مؤتمرات «مجتمع بلا فساد» والذي نظمته اللجنة العليا لمنظمات العمل الأهلي لمكافحة الفساد بالتعاون مع الاتحاد العام للجمعيات الأهلية تحت إشراف وزارة التضامن الاجتماعي.

.

الخاتمـــة

تناولنا في دراستنا هذه الإطار المفاهيمي للفساد الإداري، حيث قمنا بتحديد ماهية ومفهوم الفساد الإداري من خلال عدة تعريفات من منظور المفكرين وتطرقنا إلى أنواعه ، أما في الفصل الثاني تناولنا واقع اثر الفساد الإداري في الجزائر ومصر ، ومقارنة بينهما ويعود سبب انتشار ظاهرة الفساد الإداري في الجزائر بهذا الشكل والحجم والخطورة إلى الظروف الملائمة والمشجعة في ظل غياب استراتيجية تشترك فيها جميع الأطراف.

والجزائر بالرغم من القوانين الكثيرة التي سنتها في مجال مكافحة الفساد، والمؤسسات التي شكلتها والإصلاحات الكثيرة التي قامت بها إلاّ أن ذلك يبقى مجرد شكليات فلا القوانين تطبق ولا المؤسسات لا تقوم بدور فعال في كشف مختلف ممارسات الفساد والحد منها، وهذا أيضا ينطبق على مصر حيث فشلت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في التخلص ولو قليلا من مظاهر الفساد في البلاد ومن خلال دراسة وتمحيص الموضوع توصلنا إلى جملة من النتائج والتوصيات نوردها فيما يلي:

- **النتائج:**

– أن الجزائر تعرف انتشاراً واسعاً لمختلف مظاهر الفساد الإداري، حيث لم تعد هذه الظاهرة تعتبر حالة عرضية يمكن احتواؤها في أي وقت وبأي وسيلة، ولكنها أصبحت آفة مستشرية يتطلب الأمر جهداً كبيراً وتفكيراً جدياً على جميع المستويات من أجل وضع استراتيجيةً فعالة وآليات محكمة لتنفيذها من أجل محاصرة هذه الظاهرة الخطيرة والتقليل من آثارها السلبية.

- رغم كل الجهود التي بذلتها مصر في سبيل مكافحة الفساد الإداري والحد من تأثيراته السلبية، إلا أنها لازالت تحتل مراتب متأخرة في ترتيب مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية، وقد لا يكون التأخر سببه قلة التشريعات أو الهياكل المؤسسية المعنية بمكافحة الفساد والتي سبق ورأينا بأنها كثيرة و متعددة المهام والأدوار، لكن ذلك راجع لضعف تفعيل وتنفيذ هذه القوانين والتشريعات فضلا عن تداخل الصلاحيات بين المؤسسات، والأهم من ذلك عدم استقلالية المؤسسات في أداء عملها و هذا ما أضعف من قدرا على محاربة هذه الظاهرة.
- بالرغم من التشريعات والقوانين التي سنتها الجزائر في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه، إلا انها تكن فعالة على الإطلاق ويرجع ذلك أساساً إلى سوء تطبيقها وتجسيدها على أرض الواقع.

- مكافحة الفساد لا تتم عبر التشريع القانوني فقط، بل تحتاج إلى إرادة سياسية قوية تعمل على تكريس دولة القانون، وإقرار مبدأ الفصل بين السلطات ووجود عدالة مستقلة وبرلمان قوي مع تحسين المنظومة القانونية وتفعيل دور الرقابة، والأهم أن حملات مكافحة الفساد لا يجب أن تكون ظرفية بل يجب أن تكون عملية دائمة ومستمرة، من خلال تمكين مختلف الأجهزة التي تم استحداثها من أداء دورها بكل حرية واستقلالية.
- ومن خلال هذه الدراسة والنتائج المستخلصة يمكن تقديم اقتراحات تساهم في الحد من تفشي ظاهرة الفساد في الجزائر ومصر :

1. ضرورة وجود إرادة سياسية حقيقية ونية صادقة في مكافحة الفساد من طرف الدولة والإفصاح عن خطة عمل واستراتيجية دقيقة يشارك فيها الجميع (مؤسسات رسمية وغير رسمية، المجتمع المدني)والعمل على تجسيدها على أرض الواقع.
2. اعتماد مبدأ الشفافية و الوضوح إذ أن الشفافية والوضوح بما تعنيه من نشر المعلومات والبيانات الحكومية والحرص على تدفقها وعلانية تداولها عبر مختلف وسائل الإعلام، يعتبر عنصرا رئيسياً في مكافحة الفساد وتحقيق التواصل بين المواطنين و المسؤولين بما يساهم في تطويق ومحاصرة الفساد.
3. تفعيل مبدأ الجدارة فيشغل الوظائف العامة من خلال إجراءات دقيقة تعتمد على الكفاءة والاستحقاق، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب.
4. على النظام السياسي الجزائري أن يعمل على نشر وترسيخ حكم راشد حقيقي والممارسة الديمقراطية الفعلية، التي تسمح بإعطاء فرص أكبر للمشاركة الشعبية الواسعة في وضع البرامج والسياسات ومراقبة تنفيذها والابتعاد عن الديمقراطية الصورية.
5. منح هيئات مكافحة الفساد باعتبارها هيئات متخصصة، الصلاحيات الواسع لتعقب ظاهرة الفساد، من خلال منحها صلاحيات إصدار الأوامر بالقبض والتحري والتفتيش خاصة في المسائل ذات المساس بالمال العام.
6. يجب تفعيل قوانين مكافحة الفساد وتطبيقها على الجميع دون تمييز.وأملنا أن تكون هذه الدراسة فضلاً عن الأهداف التي كانت تريد تحقيقها ولاسيما ملأ الفراغ الموجود على مستوى البحث العلمي حول ظاهرة الفساد الإداري في مصر، أن تكون فتحت للقيام بدراسات علمية ميدانية متخصصة بشأن الظاهرة، إلى جانب فتح المجال للتفكير في استراتيجيات بديلة لمكافحة الفساد والحد منه

قائمة المصادر

و المراجـــع

القران الكريم

- الآية 09 سورة البقرة .
- الآية 24 سورة الفرقان

قائمة الكتب باللغة العربية

- إكرام بدر الدين ، اللامركزية والكفاءة الإدارية ومكافحة الفساد –كليه الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعه القاهرة، 2006 .
- ثامر كامل محمد الخزرج ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1 ،2004 .
- حسن موسى الصفار ، الاستقرار السياسي والاجتماعي ضروراته ضماناته ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ، 2005 .
- حسين محمود حسن ، الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحه الفساد الإداري في مصر ، مركز العقد الاجتماعي ، مصر، 2001 .
- سالم القمودي ، سيكولوجية السلطة ، ط2 ، بيروت ، مؤسسة الانتشار العربي ، 2000 .
- عصام عبد الفتاح مطر،الفساد الإداري ماهيته،أسبابه ومظاهره،الإسكندرية: دار الجامعة، 2005 ،ص 303.
- علي أنور العسكري ، الفساد في الإدارة المحلية ، الإسكندرية : مكتبة بستان المعرفة ، 2008 .
- مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلق، الإيديولوجيا والسياسة، ليبيا، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1993 .
- محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون، العصبية والدولة ،معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ،2008 .
- محمد محفوظ، الإسلام ورهانات الديمقراطية، بيروت، المركز الثقافي العربي، ط1 ،2002 .

- محمود محمد معابره،الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية،عمان،دار الثقافة،2011 .
- ناجي عبد النور، المدخل إلى علم السياسة، عنابة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007.
- هاشم حمدي رضا، الإصلاح الإداري، ط1.عمان: دار الراية للنشر و التوزيع، 2010 .

المجلات والمقالات :

- طلال بن مسلط الشريف،ظاهرة الفساد الإداري وأثرها على الأجهزة الإدارية،مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد02 ،2004 .
- طيفور فاروق أبو سراج الذهب " لماذا يقاطع الجزائريون الانتخابات ؟ ثقافة مجتمع أم أزمة نظام سياسي" ، مجلة دراسات إستراتيجية،الجزائر ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،العدد) ،04)جويلية ،2007.
- فهد بن محمد الغنام،مدى فاعلية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر أعضاء مجلس الشورى في المملكة العربية ، ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الإسلامية، الرياض.2011
- قاسم نايف علوان، تأثير العدالة التنظيمية على انتشار الفساد الإداري،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد07 ،2007 .
- محمد بن عزو،الفساد الإداري والاقتصادي(آثاره وآليات مكافحته)،المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 07 ،2016 .
- محمد شلبي ، الاستقرار السياسي عند الماروردي والموند (دراسة مقارنة) ، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلام ، العدد الأول ، 2001 .
- المرسي السيد حجازي " ، التكاليف الاجتماعية للفساد" ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد266 ، 2001 .

الرسائل الجامعية والأطروحات :

- محمد حليم لمام ، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر(دراسة وصفية تحليلية) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة إلى جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، فرع التنظيم السياسي والإداري.

- بقدي كريمة ، الفساد الإداري وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا – دراسة حالة الجزائر – مذكرة ماجستير (علوم سياسية وعلاقات دولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تلمسان ، 2012 .
- خالد حيواني،التسيير العمومي الجديد كمقاربة لترقية الخدمة العمومية ومحاربة الفساد الإداري،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم ، السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015 .
- سليماني دليلة ، ديلمي كنزة ، اثر الفساد الإداري على النظام السياسي الجزائري (2000- 2017) مذكرة ماستر في تخصص تنظيمات سياسية وإدارية ، جامعة احمد دراية ، ادوار (2017-2019) .

- عبد العالي حاحة،الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلومالسياسية ،جامعة محمد خيضر،بسكرة،،2013 .
- فازيةمجبور،إصلاح الدولة ومكافحة الفساد في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسيةجامعة مولود معمري، تيزي وزو، ،2015.

- كنزة الوازاني،أثر الفساد الإداري على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2015 .
- لويزة نجار،التصدي المؤسساتي والجزائري لظاهرة الفساد في التشريع الجزائري،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة،2014 .

المواقع الالكترونية

-[1]أحمد مرواني، مكافحة الفساد بالجزائر أقوال بحاجة إلى أفعال، عن موقع :

www.washingtninstitute.org/are/ftrak

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

- ✓ Little, 1996. (Little, W.,1996, "Corruption and Democracy in Latin America, "IDS Bulletin, Vol. 26, no.2.
- ✓ Mourad Benachenhou,Dette extérieur, corruption, responsabilité politique, Alger , DAHLAB Edition,1998.
- ✓ pasas, nikos 1994 "I cheat theat therefore IEXIST? The Dcci scandal in context "in W.
  Michael Hoff mant la Emerging clobal Business Ethics. West port, ct:Quorum BOOK .
- ✓ Rachid tlemcani ,Etat ,Bazard et globalization ,Alger: Les Edition El-Hikma,1999.

قائمة الجـــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول 1	مؤشر مدركات الفساد العام بين (2009-2020) (الجزائر- مصر)	37

الفهـــرس

العنوان	الصفحة
كلمة الشكر	
الإهداء	
المقدمة	أ-ب-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للفساد الإداري و الاستقرار السياسي.	**07**
تمهيد	08
المبحث الأول: مفهوم الفساد الإداري	**08**
المطلب الأول: تعريف الفساد الإداري	**08**
المطلب الثاني: أسباب الفساد الإداري	**10**
أولا: الأسباب السياسية	10
ثانيا: الأسباب الاقتصادية	10
ثالثا: الأسباب الاجتماعية والإدارية	11
المطلب الثالث: أنواع الفساد الإداري	**12**
أولا: الانحرافات المالية	12
ثانيا:الانحرافات السلوكية والجنائية	13
المبحث الثاني: الاستقرار السياسي	14

تمهيد	14
المطلب الأول: تعريف الاستقرار السياسي	**15**
اولا: المدرسة السلوكية	**16**
ثانيا: المدرسة البنائية الوظيفية	16
ثالثا: المدرسة النظمية	16
المطلب الثاني: متطلبات الاستقرار السياسي	**17**
أولا: المتطلبات الفكرية الثقافية	18
ثانيا: المتطلبات السياسية	19
ثالثا: المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية	22
الفصل الثاني: أثر الفساد الإداري على الاستقرار السياسي في مصر والجزائر	24
تمهيد	25
المبحث الأول: الفساد الإداري في مصر والجزائر	26
المطلب الأول: أثر الفساد الإداري في الجزائر	**26**
مظاهر الفساد الإداري في الجزائر	**26**
أولا: الآثار السياسية للفساد	28
ثانيا: الآثار الاقتصادية	30

ثالثا: الآثار الاجتماعية والثقافية	**31**
المطلب الثاني: أثر الفساد الإداري في مصر	34
أسباب الفساد الإداري في مصر	34
كيفية الحد من الفساد الإداري في مصر	36
المطلب الثالث: مقارنة بين الجزائر ومصر	**37**
خلاصة واستنتاجات	39
الخاتمة	41
قائمة المراجع	44
قائمة الجداول	49
الفهرس	51

ملخص

تتناول هذه الدراسة وتهتم بتشخيص ظاهرة الفساد الإداري وأثره على الاستقرار السياسي في كل من الجزائر ومصر حيث يعتبر الفساد الإداري أحد أسباب نشوب الاحتجاجات واحد العوائق التي تواجه الإدارة.

والجزائر ومصر كغيرها من الدول تعرف انتشار هذه الظاهرة، من خلال دراسة أثر الفساد الإداري في الجزائر ومصر تبين ان:

الظاهرة لها أثر سلبي على الاستقرار السياسي في الجزائر ومصر حيث ما زالت كلتا الدولتين تبحثان عن حلول للحد من هذه الظاهرة والقضاء عليها.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الفساد الإداري، الاستقرار السياسي.

Summary

This study deals with and is concerned with diagnosing the phenomenon of administrative corruption and its impact on political stability in both Algeria and Egypt

Where administrative corruption is one of the reasons for the outbreak of protests and one of the obstacles facing the administration.

Algeria and Egypt, like other countries, know the spread of this phenomenon. By studying the impact of administrative corruption in Algeria and Egypt, it was found that:

- The phenomenon has a negative impact on political stability in Algeria and Egypt are still searching for solutions to reduce and eliminate this phenomenon.

Keywords: corruption, administrative corruption, political stability.